الأمم المتحدة
A/CONF.203/L.2/Add.1

Distr.: Limited
19 April 2005
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

بانكوك، ١٨-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

مشروع التقرير

المقرّر العام: السيد أوخينيو **كوريا** (الأرجنتين)

إضافة

النظر في بنود جدول الأعمال في الجلسات العامة ومن جانب هيئات الدورة، والإجراءات التي اتخذها المؤتمر

ألف- التدابير الفعّالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (البند ٣ من جدول الأعمال)

الوقائع

١- في جلسته العامة الأولى، المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أسند المؤتمر إلى الهيئة العامة بند جدول الأعمال ٣، المعنون "التدابير الفعّالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية". ونظر المؤتمر في هذا البند في جلساته العامة الثانية والثالثة والرابعة، المعقودة في ١٨ و١٩ نيسان/أبريل. وكان معروضا على المؤتمر للنظر في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) ورقة عمل أعدتها الأمانة عن التدابير الفعّالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (A.CONF.203/4 و Corr.1)؛

(ب) تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، المعنون "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة" (A/59/565 و Corr.1)؛

220405 V.05-83477 (A)

(ج) تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)؛

(د) دليل المناقشة (A/CONF.203/PM.1 و Corr.1)؛

(هـ) تقارير الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر (A/CONF.203/RPM.1/1 و A/CONF.203/RPM.2/1 و A/CONF.203/RPM.3/1 و Corr.1 و A/CONF.203/RPM.4/1).

٢- وفي الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل، ألقى رئيس المؤتمر كلمة استهلالية. وألقى الأمين التنفيذي للمؤتمر أيضا كلمة استهلالية. وتكلم ممثلو تايلند وإندونيسيا والسلفادور والسويد والصين.

٣- وفي الجلسة العامة الثالثة، المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل، ألقى الأمين التنفيذي للمؤتمر كلمة استهلالية. وقدّم المراقب عن معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة تقريرا مرحليا عن مشروع دراسة مشترك بين المعهد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عُرض على المؤتمر للتعليق عليه. وتكلم ممثلو ألمانيا ومصر وبنغلاديش وماليزيا والاتحاد الروسي والفلبين وأفغانستان واليابان وتركيا وإيطاليا وبلجيكا وفنلندا والكويت والجزائر.

٤- وفي الجلسة العامة الرابعة، تكلم ممثلو المملكة المتحدة وكندا وكوبا وأستراليا والإمارات العربية المتحدة ونيجيريا والأرجنتين وإيران (جمهورية-الاسلامية) وموريتانيا والمغرب والنرويج وجمهورية كوريا وسري لانكا وغامبيا والبرازيل والهند وبنن. وتكلم أيضا المراقبون عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجامعة الدول العربية ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والجمعية العالمية للدراسات المتعلقة بالضحايا والاتحاد الياباني لرابطات المحامين والرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات.

المناقشة العامة

٥- استهل الأمين التنفيذي للمؤتمر المناقشة بالإشارة إلى مبادرة المكتب الخاصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تبرز الحقائق الساطعة في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأبلغ المؤتمر بما أُحرز في السنوات الأخيرة من تقدّم في جهود مكافحة تلك الجرائم، حسبما تشهد بذلك السرعة التي جرى بها التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر

الوطنية واثنين من بروتوكولاتها الثلاثة وبدء نفاذ تلك الصكوك. وأبرز أهمية التصديق على تلك الصكوك وتنفيذها فعليا على نطاق العالم كله. واستذكر التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565 و Corr.1)، فدعا المؤتمر إلى النظر في ذلك التقرير أثناء مداولاته. كما أشار إلى الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فأكّد على ما يمكن للمؤتمر أن يؤديه من دور هام في تقديم الإشادات إلى تلك الدورة.

٦- واتُفق عموما على أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي واحد من أخطر التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي. وذكر الممثلون ما لها من تأثير مدمِّر في حياة الناس وفي التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في مختلف مناطق العالم. وأشار عدة متكلمين إلى ما خلص إليه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير من أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تمثل واحدة من ست مجموعات من الأخطار يجب على المجتمع الدولي أن يهتم بها. كما استرعى أولئك المتكلمون انتباه المؤتمر إلى بعض العقبات التي حددها الفريق الرفيع المستوى وإلى السُبل المحتملة لتذليلها.

٧- وأبرز عدد من المتكلمين ما لاتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها من أهمية حاسمة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وشدد عدة متكلمين على أن انضمام جميع الدول إلى تلك الاتفاقية وبروتوكولاتها ضروري للانتفاع التام بما تتيحه تلك الصكوك من إمكانات. ورأى كثير من الممثلين أن من المهم بالمثل ضرورة قيام الدول بتنفيذ تلك الصكوك تنفيذا تاما باعتماد تشريعات ذات صلة أو بتعديل التشريعات الموجودة. وذكر عدة متكلمين أن الجريمة المنظمة تتوسع باستمرار ولها مظاهر متنوعة. وشددوا على ضرورة اتباع الدول نهجا عريضا مماثلا في التصدي للجريمة المنظمة، بأن توسع جهودها الرامية إلى مكافحة تلك الجريمة بحيث تشمل أنواعا متعددة من النشاط الاجرامي، بما فيها أشكاله المستجدة، مثل قطع الأشجار بصورة غير مشروعة، وتهريب السلع، والاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة، وأنشطة الصيد غير المشروعة، والقرصنة البحرية، والجرائم التي تهدد أمن الملاحة البحرية وسلامة البيئة، وسرقة الممتلكات الثقافية والاتجار بها.

٨- وركّز عدة متكلمين على أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي لها صلة خاصة بولايتهم القضائية أو إقليمهم. وأبدى كثير من المتكلمين ملاحظات بشأن مشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية وضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة تلك الجريمة الشنعاء. وأشار المتكلمون إلى الحاجة إلى تشريعات فعّالة تتضمن أحكاما تخص جرائم معينة. وذكر بعض المندوبين أنه ينبغي لجهود مكافحة الاتجار بالأشخاص أن تولي اهتماما متساويا للجانب

المتعلق بالطلب وللجانب المتعلق بالعرض من هذه المشكلة. وشدد عدد من المشاركين على ضرورة اتخاذ الدول خطوات للتنفيذ التام لما تتضمنه اتفاقية الجريمة المنظمة من أحكام تتعلق بتمويل الإرهاب وغسل الأموال ولتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال في هذا الشأن. وشددوا أيضا على ضرورة توفير امكانية مصادرة الموجودات والإعادة إلى الوطن في قضايا الفساد. وذكر كثير من المشاركين أن الجريمة السيبرانية واستخدام التكنولوجيا من جانب الجماعات الإجرامية يثيران مشاكل خطيرة. وأبرزوا الحاجة إلى تشريعات متخصصة فعّالة لمعالجة تلك الجرائم. واقترح بعضهم ايلاء اهتمام لمعرفة السبيل الأفضل لمعالجة تلك المشاكل على الصعيد الدولي. وأبدى عدة متكلمين ملاحظات بشأن ما تسببه سرقة الممتلكات الثقافية والاتجار بها من أضرار لتراث الأمم. ولاحظ بعض المتكلمين أنه على الرغم مما تحقق من تقدم كبيرة من خلال المبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي، ظل الاتجار بالمخدرات يمثل خطرا شديدا على استقرار كثير من البلدان. واقتُرح معاودة النظر في وضع اتفاقية بشأن المواد المتفجرة. وأشار كثير من المندوبين إلى الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. ولاحظوا أن المجرمين يستخدمون أساليب إرهابية لتحقيق أغراضهم الإجرامية، كما أن الإرهابيين يستخدمون الأرباح المتأتية من الإجرام في تمويل الإرهاب. ودعوا إلى اتخاذ تدابير فعّالة ضد الإرهاب، بما فيها إتمام التفاوض بنجاح على الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وشدد بعض المشاركين أيضا على ما يلعبه الغش في الهوية من دور هام في الإرهاب والجريمة المنظمة. وأُبدي ترحيب بما يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا من أعمال بشأن مكافحة الغش في الهوية واساءة استخدامها وتزييفها.

٩- وذكر أن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب ردا عالميا متكاملا، يتطلب بدوره تنسيقا فعّالا على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأشير إلى عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي لإعداد مشروع اتفاق ثنائي نموذجي بشأن التصرف في العائدات الإجرامية المصادرة المشمولة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، الذي اجتمع في فيينا من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ورحّب المندوبون بمشروع الاتفاق الذي أوصى فريق الخبراء بأن تنظر فيه لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأثار بعض الممثلين مسألة مدى امكانية واستصواب التفاوض على صكوك قانونية دولية إضافية، مثل اتفاقية عالمية بشأن تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية. ورغم الاعتراف بما أُحرز أثناء السنوات الخمس الماضية من تقدّم كبير في إنشاء شبكة فعّالة من

الصكوك الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن التعاون وتقديم المساعدة، ذكر عدة مشاركين أنه لا يزال يلزم فعل الكثير لجعل تلك الصكوك فعّالة في الممارسة العملية. ودعا عدة متكلمين إلى استخدام تدابير تعاون غير رسمية كعنصر مكمل، بما في ذلك استخدام قنوات وترتيبات مباشرة فيما بين أجهزة الشرطة وفيما بين وكلاء النيابة العامة. وأبرزت أيضا الحاجة إلى تقاسم المعلومات بصورة فعّالة. وشدد بعض المندوبين على الحاجة إلى تشريعات أحدث وأمرن بشأن تبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين، قد لا يكون فيها وجود معاهدة بهذا الشأن شرطا مسبقا لتقديم المساعدة. وأشير إلى تزايد عدد الجماعات الصغيرة الضالعة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وذكر أنه في حين أن الشاغل الرئيسي في الماضي كان وجود جرائم كبيرة قليلة العدد، فقد يشهد المستقبل عددا كبيرا من الجرائم الصغيرة. ومن شأن تطور من هذا القبيل أن يطرح تحديا مغايرا تماما أمام تبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين وغيرهما من أشكال التعاون.

١٠- وأفاد كثير من المشاركين عن تدابير اتُخذت على الصعيد الوطني لمكافحة الجريمة المنظمة. وذكر بعضهم صوغ خطط شاملة واستراتيجيات وطنية للعمل على مكافحة تلك الجريمة. وذُكرت أيضا تدابير تشريعية معتمدة تتضمن أحكاما بشأن التجريم. ونوّه بعض المتكلمين بأهمية وجود عقوبات جنائية فعّالة ومتناسبة ورادعة يمكن تطبيقها على الأفعال المشتملة على جرائم من ذلك القبيل. وسلّط عدد من المشاركين الضوء على البرامج التدريبية والتعليمية التي نُفذّت خصيصا لصالح الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ووكلاء النيابة العامة والقضاة. وذكر مشاركون آخرون ما اضطُلع به من دراسات احصائية وبحوث. وأفيد بأن بعض الدول أنشأت مراكز أو هيئات أخرى متخصصة في مكافحة الجريمة المنظمة، بينما قامت دول أخرى بإعادة تنظيم أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون وجمع المعلومات الاستخبارية ضمانا لاتباع نهج أحسن تنسيقا في معالجة تلك المشكلة. وأبرز عدة مندوبين الحاجة إلى تحسين البرامج الخاصة بحماية الشهود والضحايا في القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة، وقدّموا عرضا لما اعتُمد في بلدانهم من تدابير قانونية لهذا الغرض. وقدّم عدد من المشاركين عرضا موجزا للجهود المبذولة في بلدانهم لتحسين التعاون الدولي. وأفاد بعضهم عن الحالة الراهنة للصكوك الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن التعاون. وأثناء مناقشة الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة وتحسين التعاون الدولي، قدّم المشاركون عرضا للمبادرات والممارسات الفضلى الإقليمية.

١١- وأبرز عدد أكبر من المتكلمين أهمية تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتمكين البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من التنفيذ الكامل لاتفاقية الجريمة المنظمة

وبروتوكولاتها وسائر الصكوك والتدابير ذات الصلة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأعرب كثيرا من أولئك المتكلمين عن تقديرهم لما بذله مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حتى الآن من جهود في توفير وتنفيذ برامج للمساعدة في مختلف البلدان. ودعوا إلى تزويد المكتب بمزيد من الدعم، بزيادة التبرعات المالية المقدّمة إليه. وأفاد ممثلو البلدان المانحة عما يوجد من برامج مختلفة للمساعدة التقنية، تشمل مجموعة منوّعة من المسائل، منها مكافحة الاتجار بالأشخاص وتدريب أفراد الشرطة وبرامج عامة لتنمية القدرات في المجالات المتعلقة بالقانون والعدالة. وذكر أن البلدان التي تعرّضت لكوارث طبيعية أو التي خرجت لتوّها من أتون الصراعات تكون معرّضة بوجه خاص للجريمة المنظمة. ودعا عدة متكلمين المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة لتلك البلدان. وذكر بعض الممثلين الصلة القائمة بين الجريمة المنظمة والفقر، ودعوا إلى زيادة عامة في الدعم المالي المقدّم إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية.

١٢- وذكر عدة مندوبين أن نجاح جهود منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها يتوقف على احترام حكم القانون وعلى إنشاء وصون نظام فعّال لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية. كما شدد بعض المندوبين على أن الجهود الرامية إلى مواجهة خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية يجب أن تكفل دائما احترام حقوق الإنسان. وأكد بعض المندوبين على جدوى اتباع استراتيجية متعددة الجوانب تُشرك القطاع الخاص والمجتمع الأهلي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٣- وقُدّمت عدة اقتراحات لتحسين تدابير منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها، منها إذكاء الوعي بأخطار تلك الجريمة، وإنشاء أو تدعيم آليات لتيسير تبادل المعلومات، وزيادة استخدام التكنولوجيا العصرية في تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون ونظم العدالة الجنائية، وإطلاق حملات لتوعية الضحايا المحتملين، وخصوصا ضحايا الاتجار بالأشخاص.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤- أثناء مناقشة التدابير الفعّالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اتفقت الآراء على عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

١٥- وأوصي باتباع استراتيجية متعددة الجوانب في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تأخذ بعين الاعتبار الإطار الاجتماعي-الاقتصادي الأوسع. وذكر أن الجريمة المنظمة عبر

الوطنية تمثل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار الوطنيين. ولكي تُكلَّل الجهود المبذولة لمنع تلك الجريمة ومكافحتها بالنجاح، يجب أن تصون حكم القانون وتكفل احترام حقوق الإنسان.

١٦- ومن بين أشكال الجريمة المنظمة، يثير الاتجار بالأشخاص قلقا خاصا. ويلزم اتخاذ تدابير فعّالة لمنع ذلك الاتجار لأنه يترك أثرا مدمِّرا على ضحاياه.

١٧- وكان هناك توافق عريض في الآراء على أن هناك حاجة إلى ضمان التصديق العالمي الشامل والتنفيذ الكامل للصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإلى ضمان فعالية عمل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بوسائل منها التأكد من توفير تمويل كاف من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

١٨- وللتعاون الدولي دور أساسي في جهود منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها.

١٩- وشُدد على ضرورة تقديم المساعدة التقنية لتحقيق كلا الهدفين. وفي هذا الصدد، أبدي تشجيع قوي لتوفير الدعم لأنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بأشكال منها تقديم تبرعات مالية إضافية إليه.